

ولا يوضع المفرج عنه تحت مراقبة الشرطة إلا إذا كان محكما بها عليه أو كانت مقررة بقوة القانون وبموجب ألا تزيد مدة تأثيرها على شخص سنتين أو على المدة التي يشملها الغفران المقترن بـ هذا القرار أيهما أقل .

مادة ٢ — يعفي عن باقى العقوبة بالذنبية إلى المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت المدة المنفذة عليه حتى آخر شهر ذى المحرم سنة ١٣٩٨ (هجرية) خمس عشر مائة هيلانية .

ويوضع المفروج عنه تحت مراقبة الشرطة مدة تحسى سنوات .

مادة ٤ - يشترط للدفع بمقتضى هذا القرار أن يكون سلوك المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن داعيا إلى الذلة بتقويم نفسه وألا يكون في الإفراج عنه خطرا على الأمن العام .

و يتم الإفراج عن يسري عليهم هذا القرار يوم ١٢ ربيع أول
سنة ١٣٩٨ (شهرة) .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٤٩٨ (٢ فبراير سنة ١٩٧٨)

حسنی مبارک

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨

بالغفو عن باقى العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم
بمناسبة الإحتفال بهذه كرى المولد النبوى الشريف
لسنة ١٣٩٨ (هجرية)

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعل قانون العقوبات

وعلی قانون الإجراءات الجنائية ؟

وعل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والمذعائر ؟

وحل القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

وعل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

ساعتها وأنت بخار ميه .

وعلى المأمور رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن معاشرة المتعارف عليه

وعلى الفائز رقم ٤٥ سنه ١٩٦٦ بإصدار قانون رقم ٢٠٣٧ المعمول به

رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٢ مجلس القاول

وَلِيَسْتُرُونَ لِمَنْ يُرِكُونَ

أئمَّةُ الْمُسْلِمِينَ

وعلى أمر نائب المحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ شأن بعض

أتم الضرب وابحث

وعلی فوارد رئیس ایمپھریہ روم ۵۳۹ مسیحی سال ۱۹۷۷ء

وعل موافقہ جلس اور رائے

وہ سادھی میں ازدواج میں

قرآن:

مادة ١ — في حالات الحكم بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة يعفى من باق العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها قبل يوم ١٤ ربىع أول سنة ١٣٩٨ (هجرية) حتى كان المحكوم عليه قد تقد نصف مدةها حتى هذا التاريخ ، ويشترط ألا تقل مدة التنفيذ عن سنة كاملة .